

متظاهر سوري معارض
في عمان أول من أمس
(محمد حمد - رويترز)



اعتقال 5 سوريين معارضين في البداوي

مخيم البداوي - عبد الكافي الصمد

ألقت القوة الأمنية المشتركة في مخيم البداوي القبض على 5 أشخاص سوريين كانوا ينوون القيام بتحركات معارضة للنظام السوري في لبنان، وسلمتهم إلى جهاز استخبارات الجيش اللبناني في الشمال للتحقيق معهم.

مصادر أمنية معيّنة في المخيم أوضحت لـ «الأخبار» أن «مواطناً سورياً يقيم في جوار المخيم جاء إلينا مطلع الأسبوع الماضي، وأخبرنا أن 9 مواطنين سوريين، أصلهم من قرى في محافظة حمص، تعرضوا له لأنه من حلب، واتهموا أهل مدينته بالجبن وبأنهم «عملاء» لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، وطلبوا منه التعاون معهم من أجل القيام بتحركات معادية للنظام السوري في لبنان، ومساعدة المعارضة في سوريا من أجل تغيير النظام فيها».

وكشفت المصادر أنه «بعد التحريات أبلغنا المواطن السوري أن المكان الذي يقيم فيه مع بقية السوريين (في مزرعة لتربية الأغنام في منطقة جبل البداوي المجاورة للمخيم)، لا يمكننا الخروج إليه أمنياً، لأنه أبعد من نطاق عملنا داخل مخيم البداوي، بناءً على تعهد وتفاهم قائم بيننا وبين الجيش اللبناني منذ سنوات».

لكن المصادر أوضحت أن المواطن السوري - الحلبي «عاد إلينا صباح يوم الجمعة الماضي وبرفقته أحد هؤلاء العمال السوريين، حيث استدرجه إلى جهة المدخل الشرقي للمخيم، فألقينا القبض عليه وسلمنا الاثنين معاً إلى فرع استخبارات الجيش في الشمال للتحقيق معهما». غير أن الأمور لم تقف عند هذا الحد، إذ أشارت المصادر إلى أنه «قبل ظهر أول من أمس السبت، جاءنا 4 من رفاق الموقوف السوري للاستفسار عنه»، لافتين إلى أنه «أتى إليهم منذ شهرين فقط كي ينام عندهم، وأنهم لا يعرفون عنه شيئاً أكثر من ذلك، لكننا أوقفناهم جميعاً أيضاً وسلمناهم إلى استخبارات الجيش اللبناني من أجل متابعة التحقيق معهم».

المصادر الأمنية في مخيم البداوي رأت أن «ثمة معارضين كثيرين للنظام السوري في لبنان، إلا أننا نحرص على إبعادهم عن مخيم البداوي، كما عن باقي المخيمات الفلسطينية في لبنان، ولهذا السبب شدّدنا أخيراً الإجراءات الأمنية في محيط المخيم، إلى درجة أن أي شخص سوري يدخل إلى المخيم نتابعه ونراقبه ثم نحقق معه، فإذا علمنا أنه معارض للنظام السوري ويهدف إلى جعل المخيم ساحة لنشاطه، فإننا إما أن نعتقله أو نبعده على الفور عن المخيم». وأكدت المصادر أنه «مثلما عملنا طيلة السنوات الأخيرة على الحؤول دون دخولنا إلى ساحة التجاذبات اللبنانية، وعدم انجرارنا إلى الصراعات بين الأحزاب والتيارات السياسية في لبنان، فإننا نحرص بالقدر ذاته على الابتعاد عن الدخول في التجاذبات السورية الداخلية، مع تأكيد أننا نقف إلى جانب الرئيس السوري بشار الأسد، الذي نقدر له وقفته إلى صف القضية الفلسطينية وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين والمنطقة».



التحقيق الثاني في دمشق أصدر قراراً بترك الناشطة دانا الجوابرة وإطلاق سراحها مباشرة بدون كفالة».

على صعيد آخر، أصدرت أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا بياناً أعلنت فيه مبادرة لحل الأزمة التي تشهدها البلاد، داعية إلى «حوار وطني شامل وجاد» بين مجمل المكونات الوطنية. ورأى البيان أن «النهوض الجماهيري السلمي الذي بدأ في سوريا (...) هو حراك وطني جماهيري واسع يدعو إلى إحداث تغيير ديمقراطي سلمي وتحقيق إصلاحات جوهرية على كافة الصعد». وأضاف أن هذا الحراك يهدف إلى «إنهاء حالة الاستبداد وحكم الحزب الواحد، وإنهاء احتكار السلطة، وبناء الدولة المدنية الحديثة التي تكفل العدل والمساواة في الحقوق والواجبات، وتحقيق الشراكة الحقيقية لكل المواطنين في إدارة شؤون البلاد». وأشار إلى أن «عدم استجابة السلطة لمطالب الشعب في تحقيق التحولات الديمقراطية السلمية في البلاد، ومواجهة الحراك الجماهيري الاحتجاجي السلمي بالعنف، أدى إلى خلق أزمة عميقة باتت تهدد بلدنا سوريا بمخاطر جدية». واقترحت الأحزاب في بيانها «الصيغة المثلى» للخروج من الأزمة الراهنة، وذلك «عبر الحوار الوطني الشامل والجاد بين مجمل المكونات الوطنية». ورأت الأحزاب ضرورة «تجنب اللجوء إلى استخدام العنف والقتل تحت أي ذريعة كانت، والسماح للاحتجاجات السلمية بالتعبير عن نفسها، وتطبيق المرسوم الرئاسي القاضي برفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية».

كذلك طالبت بتوجيه «الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني شامل دون هيمنة أي جهة كانت»، يهدف إلى «إقرار صيغة مشروع دستور جديد يلغي الامتياز لأي جهة، سواء كانت حزبية أو قومية، ويتضمن الاعتراف بالتعددية القومية والسياسية واللغوية، وي طرح هذا الدستور على الاستفتاء العام». وطالبت أيضاً «بإقرار قانون جديد للانتخابات المحلية والتشريعية، وآخر لتنظيم عمل الأحزاب السياسية يراعي خصوصيات المجتمع السوري ومكوناته، وإطلاق حرية الإعلام والصحافة واستقلالية القضاء وتعزيز دوره، وحل القضية القومية للشعب الكردي حلّاً ديمقراطياً عادلاً في إطار وحدة البلاد».

(سانا، يو بي أي، رويترز، أ ف ب)

وزارة الداخلية تعلن
أن عدد الذين سلموا
أنفسهم من المتورطين
في أعمال شغب وصل
إلى 8881 شخصاً

حقوقيون يتحدّثون
عن اكتشاف سكان درعا
مقبرة جماعية

الثاني والعشرين من الشهر الجاري. وفي بانباس، تحدث ناشط إلى وكالة «فرانس برس» عن «وجود نقص في المواد الغذائية في مدينة بانباس الساحلية (غرب)، وخاصة الخبز، والأدوية»، لافتاً إلى «إغلاق معظم المحال التجارية». وتابع أن «عناصر الجيش يمنعون التنقل بين الأحياء».

من جهة ثانية، أفاد رئيس المرصد السوري لحقوق الإنسان، رامي عبد الرحمن، وكالة «فرانس برس»، بأن «السلطات السورية أطلقت سراح مئات المعتقلين، بعدما وقّعوا على تعهد بعدم التظاهر». كذلك أعلن رئيس المركز السوري للدفاع عن المعتقلين وحرية التعبير المحامي خليل معتوق، للوكالة نفسها، أن «قاضي

الاحتجاجات تنعكس سلباً على النمو الاقتصادي

وكانت شركات الاتصال الفرنسية «فرانس تيليكوم» والإماراتية «اتصالات» والتركية «تيركسيل» قد انسحبت في شهر آذار الماضي من مناقصة للحصول على رخصة لإقامة شركة ثالثة لاتصالات الهاتف الخليوي.

ويقول دبلوماسيون غربيون إن الرئيس الأسد أجرى محادثات مع كبار رجال الأعمال السوريين والوكالات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية التي تحتاج إلى شركاء محليين للدخول إلى السوق السورية، لدفع عجلة الاقتصاد. وأشاروا إلى أن رجال الأعمال أعبوا عن عدم رضاهم، لكنهم في الوقت نفسه ليسوا مستعدين للانشقاق عن النظام الذي يعتقدون أنه لا يزال في موقع القوة.

الأسد أجرى محادثات
مع كبار رجال الأعمال
والشركات المتعددة

القريب، هو مواصلة الإنفاق على البنية التحتية، إضافة إلى مشاريع أخرى من شأنها تحفيز الاقتصاد. غير أن هؤلاء الخبراء، يرجحون أن تكون المعركة متعلقة بالبحث عن رؤوس أموال وأعمال للخليج وأوروبا، ما قد يزيد من عزلة سوريا.

والشلتن - محمد سعيد

النقد الدولي خفض توقعاته لنمو الاقتصاد السوري في العام الجاري من 5,5 في المئة إلى 3 في المئة.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم قطاع صناعة السياحة في سوريا يبلغ نحو 8 مليارات دولار، وشهد ارتفاعاً في عدد السياح منذ 2009 بنسبة 40 في المئة. ورغم أن المدينتين الرئيسيتين في سوريا، دمشق وحلب، لا تزالان نسبياً بمنأى عن التظاهرات، إلا أن الآثار الاقتصادية السلبية قد نالت منهما.

وفي ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، أعلنت الحكومة السورية، قبل بدء موجة الاحتجاجات، اتباع خطة خمسية طموحة لجذب استثمارات بقيمة 11 مليار دولار. ويرى خبراء اقتصاديون أن التحدي الأكبر الذي تواجهه سوريا على المدى

أفاد تقرير أميركي نشرته الصحف، أمس، بأن الركود الاقتصادي في كل من مصر وتونس أدى دوراً في الاحتجاجات، إلا أن الوضع يختلف في سوريا، حيث لا أحياء فقيرة مترامية الأطراف، لكن سنوات سوء الإدارة والفساد ألحقت الأذى بمعظم الشعب السوري. واستهدفت الإصلاحات التي تبناها الرئيس السوري بشار الأسد منذ 2005، الوصول في المقام الأول إلى فتح ميادين الاقتصاد، التي كانت تسيطر عليها الدولة، إلا أنه أصبح هناك الكثير من التحفظات عليها. وقد دفعت التظاهرات التي اندلعت في سوريا منذ 18 آذار الماضي، إلى تراجع النمو الاقتصادي، إلى حد أن صندوق

حق التظاهر السلمي، مضيعة أنه «لا يجوز مواجهة المتظاهرين السلميين بالعنف».

وأشار الناشط اليساري أحمد نواس إلى أن بوصلة تشير إلى غير الشعب تؤدي إلى جهنم، معتبراً أن «المنطقة الوحيدة الآمنة في سوريا هي الجولان. هذه الأنظمة الشمولية القمعية إلى زوال». وعبرت الناشطة في التيار القومي التقدمي، خلود الرمحي، عن حزنها لما تمرّ فيه سوريا من تأزم، «مربك»، معتبرة أن «سوريا حلقة مهمة من حلقات المقاومة، لكن على صعيد الحريات المسألة مختلفة». أما الناشط القومي العربي علي حتر، فقد أشار إلى أن ما يجري في سوريا ما هو «إلا تدخل خارجي تقوده أميركا والحركة الصهيونية وبعض الأنظمة العربية».